

Distr.: General  
26 March 2007  
Arabic  
Original: English



رسالة مؤرخة ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٧ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من  
الممثل الدائم لبيرو لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أرفق طيه تقييم أعمال مجلس الأمن أثناء رئاسة بيرو في تشرين  
الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦. وقد أعد هذا التقييم تحت مسؤولية وفد بيرو، بعد التشاور مع سائر  
أعضاء مجلس الأمن.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) خورخي بوتو - برنابيس

السفير

الممثل الدائم لبيرو لدى الأمم المتحدة



مرفق الرسالة المؤرخة ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٧ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن  
من الممثل الدائم لبيرو لدى الأمم المتحدة

تقييم أعمال مجلس الأمن خلال فترة رئاسة بيرو (تشرين الثاني/نوفمبر  
٢٠٠٦)

## مقدمة

تناول مجلس الأمن، تحت رئاسة بيرو في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ مجموعة متنوعة من المسائل المدرجة في جدول أعماله، من بينها هايتي، والشرق الأوسط. بما في ذلك القضية الفلسطينية، والسودان بما في ذلك دارفور، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والصومال، وكوت ديفوار، ومسائل مواضيعية مثل الأطفال والصراع المسلح، ومنع نشوب الصراعات المسلحة.

وترأس وزير خارجية بيرو، خوسيه أنطونيو غراسيا بيلاندي، مجلس الأمن في جلسة النقاش المفتوحة التي عُقدت في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر بشأن مسألة الأطفال والصراع المسلح، وأصدر المجلس في ختامها بياناً رئاسياً.

وخلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر، عقد المجلس ١٥ جلسة علنية، منها ثلاث جلسات نقاش مفتوحة، وجلسة نقاش عادية، وجلستا إحاطة، واتخذ المجلس أربعة قرارات، وأصدر خمسة بيانات رئاسية. وإضافة إلى ذلك، أجرى المجلس مشاورات بكامل هيئته بشأن ١٤ حالة مستقلة. كما أدلى الرئيس بثلاثة بيانات إلى الصحافة بالنيابة عن المجلس، وأرسل ثماني رسائل إلى الأمين العام، وأدلى ببيان بالنيابة عن المجلس في اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني.

وفي ٢ تشرين الثاني/نوفمبر، قدم رئيس المجلس إحاطة إلى الصحافة عن برنامج عمل المجلس لشهر تشرين الثاني/نوفمبر. وأتاحت الرئاسة آخر المستجدات في برنامج العمل، من خلال موقع مجلس الأمن على شبكة الإنترنت، ومن خلال موظف مكلف بإطلاع الدول غير الأعضاء في المجلس على المستجدات عقب المشاورات غير الرسمية، وفي المكان المخصص للرد على أسئلة الصحفيين حينما يطلب الرئيس ذلك.

ودُعي الأعضاء الخمسة المنتخبين حديثاً في مجلس الأمن للحضور كمراقبين في جميع جلسات المجلس والجهات التابعة له وفي المشاورات غير الرسمية للمجلس بكامل هيئته، اعتباراً

من منتصف تشرين الثاني/نوفمبر، طبقا لما وافق عليه المجلس في عام ٢٠٠٦ (انظر S/2006/507).

## أمريكا

### هايتي

في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، قامت جين هول لوت، الأمينة العامة المساعدة لشؤون عمليات حفظ السلام، بإطلاع المجلس، خلال مشاورات غير رسمية، على الحالة في هايتي. وفي المشاورات، اعتمد المجلس بيانا صحفيا أعرب فيه عن أسفه العميق لمقتل أردنيين اثنين من قوات حفظ السلام أثناء خدمتهما لقضية السلام في ذلك البلد؛ وأعاد تأكيد دعمه المستمر لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي؛ وأعرب عن تصميمه على مواصلة متابعة الموقف عن كثب، بحيث يمكن العمل مع حكومة هايتي في ظل روح التعاون من أجل توطيد دعائم بيئة مستقرة تمكن من تحقيق التقدم والتنمية؛ وعبر عن أمله في أن تُجرى الانتخابات البلدية والمحلية في موعدها المقرر أي في ٣ كانون الأول/ديسمبر، في جو سلمي، وبمساندة بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي.

## أفريقيا

### كوت ديفوار

اتخذ المجلس في ١ تشرين الثاني/نوفمبر بالإجماع القرار ١٧٢١ (٢٠٠٦)، الذي صادق فيه على قرار مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، وأعلن أن أحكام ذلك القرار تهدف إلى تنفيذ عملية السلام في كوت ديفوار على نحو تام وتنظيم انتخابات حرة ومفتوحة وعادلة وشفافة في ذلك البلد بحلول ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧. وأكد المجلس أن المقصود من تلك الأحكام هو أن تطبق خلال الفترة الانتقالية إلى أن يتقلد الرئيس المنتخب الجديد مهام منصبه وتنتخب جمعية وطنية جديدة. وأيد أيضا المجلس ما قرره مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي من أن يبقى رئيس كوت ديفوار، لوران غباغو رئيسا للدولة اعتبارا من ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ لفترة انتقالية جديدة لا تتجاوز ١٢ شهرا، ومن تجديد ولاية رئيس الوزراء، السيد شارل كونان باني للفترة نفسها.

وأكد المجلس أيضا ضمن ما أكده في القرار على أن رئيس الوزراء سيكلف بتنفيذ جميع أحكام خريطة الطريق التي وضعها الفريق العامل الدولي والاتفاقات المبرمة بين الأطراف الإيفوارية. ووجدد المجلس أيضا ولاية الممثل السامي للانتخابات لفترة ١٢ شهرا.

## جمهورية أفريقيا الوسطى

اعتمد المجلس في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر بياناً رئاسياً (S/PRST/2006/47)، رحب فيه بجهود حكومة أفريقيا الوسطى لإحياء الحوار السياسي ولتنفيذ الإصلاحات بهدف إنعاش النمو الاقتصادي والحد من الفقر في البلد. وكرر المجلس تأكيد دعمه لمكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، وقرر تجديد ولايته حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧.

وأعرب المجلس أيضاً عن قلقه الشديد من أن عدم الاستقرار على امتداد المناطق الحدودية لتشاد والسودان وجمهورية أفريقيا الوسطى يشكل تهديداً للأمن والاستقرار في تلك البلدان، ودعا إلى اعتماد نهج دون إقليمي لتحقيق الاستقرار على حدود جمهورية أفريقيا الوسطى.

## تشاد/السودان/جمهورية أفريقيا الوسطى

خلال مشاورات غير رسمية جرت يوم ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر، أبلغ وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، جان ماري غينو، المجلس بأن بعثة مساعدة فنية تابعة للأمم المتحدة قد وصلت إلى تشاد يوم ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، وأنها ستتوجه أيضاً إلى جمهورية أفريقيا الوسطى، لكي تستكشف إمكانية إقامة وجود لها في أي من البلدين أو كلاهما، وبأنها ستقدم توصيات إلى المجلس. إلا أنه نبه إلى أن تدهور الحالة الأمنية قد يؤثر على عمل البعثة.

## جمهورية الكونغو الديمقراطية

في يومي ٢ و ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر، وخلال مشاورات غير رسمية، قام كل من وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، ومدير شعبة أفريقيا في إدارة عمليات حفظ السلام، ديمتري تيتوف بإحاطة المجلس علماً بآخر التطورات في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وخصوصاً الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية وانتخابات المقاطعات، التي أُجريت في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦.

وفي ٧ تشرين الثاني/نوفمبر اعتمد المجلس بياناً رئاسياً (S/PRST/2006/44) أشاد فيه شعب جمهورية الكونغو الديمقراطية لمشاركته بصورة سلمية وبأعداد غفيرة في الانتخابات؛ وأعرب عن تقديره للجنة الانتخابية المستقلة وللشرطة الوطنية الكونغولية لدورهما المحوري في تنظيم الانتخابات، وفي توفير الأمن؛ وأكد دور الهيئة العليا لوسائل الإعلام، واللجنة الدولية للشخصيات المرموقة، واللجنة الدولية لدعم العملية الانتقالية، ورحب بالدعم الذي قدمته

لعملية الانتخابات بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وعملية قوة الاتحاد الأوروبي، وغيرهما من الشركاء الدوليين والإقليميين.

وأشار المجلس بالأهمية التاريخية لتلك الانتخابات وتطلع إلى إقامة حكومة منتخبة ديمقراطيا. وأكد أن السلطات الجديدة وجميع الأطراف السياسية الكونغولية الفاعلة منوط بها مسؤولية العمل على ضمان استعادة السلام والاستقرار وكفالة استتبابهما في الأجل الطويل وعن مواصلة تعزيز المصالحة الوطنية وإقامة مؤسسات ديمقراطية وإرساء سيادة القانون في البلد.

وفي ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر، أدلى رئيس المجلس ببيان للصحافة، رحب فيه المجلس بإعلان اللجنة الانتخابية المستقلة للنتائج الرسمية المؤقتة للجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية وناشد الشعب الكونغولي إبداء حس بالمسؤولية تجاه بلده حتى يمكن اختتام العملية الانتخابية في مناخ هادئ وسلمي.

### البحيرات الكبرى (جيش الرب للمقاومة)

في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، قدم وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، إبراهيم غمباري، إلى المجلس إحاطة بشأن أنشطة جيش الرب للمقاومة وعن استمرار عملية محادثات جوبا بين حكومة أوغندا وجيش الرب للمقاومة.

وفي ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر اعتمد المجلس بيانا رئاسيا سادسا (S/PRST/2006/45) رحب فيه بتجديد وقف أعمال القتال في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، وأثنى على حكومة جنوب السودان لدورها في تسهيل ذلك الاتفاق. وطلب المجلس من جيش الرب للمقاومة إطلاق سراح جميع النساء والأطفال وغير المقاتلين فورا وإكمال عملية السلام على وجه السرعة. ورحب المجلس بإعلان حكومة أوغندا لإنشاء لجنة رصد مشتركة للإشراف على وضع وتنفيذ خطة عمل للطوارئ محددة الأولويات من أجل معالجة المسائل الإنسانية في شمال أوغندا، ورحب أيضا بما قامت به حكومة أوغندا من أعمال فيما يتعلق بخطتها للسلام والإنعاش والتنمية الرامية إلى مواجهة الاحتياجات طويلة الأمد للمنطقة.

### الصومال

في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر، وخلال مشاورات غير رسمية، قدم فرانسوا فال، الممثل الخاص للأمين العام، للمجلس إحاطة بشأن الوضع في الصومال، ركز فيها على حالة محادثات السلام؛ وعملية الحشد العسكري على أرض الواقع وبعدها الإقليمي، بما في ذلك

الخيارات فيما يتعلق بالسبل المتعين اتباعها في الفترة القادمة؛ والحالة الإنسانية على أرض الواقع.

وأشار إلى الحاجة إلى إقامة حوار بين الحكومة الفيدرالية الانتقالية واتحاد المحاكم الإسلامية، باعتباره أفضل خيار لتجنب تصعيد صراع يمكن أن يكون له تأثير يزعزع الاستقرار في المنطقة.

وفي ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار ١٧٢٤ (٢٠٠٦) الذي طلب بموجبه إلى الأمين العام أن يقوم، في ظل التشاور مع اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ٧٥١ (١٩٩٢)، بإعادة إنشاء فريق الرصد المشار إليه في الفقرة ٣ من القرار ١٥٥٨ (٢٠٠٤)، لمدة ستة أشهر، وطلب أيضاً المجلس في القرار، الذي قدمه وفد قطر، تزويده، عن طريق اللجنة، بإحاطة منتصف المدة وبتقرير ختامي عن أعمال فريق الرصد، يغطي جميع المهام الواردة في القرار؛ وطلب إلى اللجنة أن تنظر في التوصيات الواردة في تقرير فريق الرصد المؤرخين ٥ نيسان/أبريل و ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦؛ وشدد على ضرورة التزام جميع الدول الأعضاء بالامتثال تماماً للتدابير المفروضة بموجب القرار ٧٣٣ (١٩٩٢).

## السودان

عقب مشاورات غير رسمية أجريت أيام ٧ و ٩ و ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر، لم يتوصل مجلس الأمن إلى اتفاق بشأن إرسال وفد لحضور اجتماع تشاوري دعا إلى عقده رئيس مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، ليجمع بين الاتحاد الأفريقي وحكومة السودان والأمم المتحدة، لمناقشة قضايا تتعلق بنشر عملية حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة في دارفور ودواعي القلق الذي أبدته حكومة السودان فيما يخص أثر ذلك النشر.

وفي ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، وفي مشاورات غير رسمية، تلقى المجلس إحاطة من وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، جان ماري غينو، بشأن المبادرة التي قام به الأمين العام لعقد اجتماع رفيع المستوى في أديس أبابا في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر مع الاتحاد الأفريقي وممثلي الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن وجامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي وحكومة السودان.

وفي ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر، وفي مشاورات غير رسمية، قدم كل من الأمين العام ووكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام إحاطة للمجلس بشأن الاجتماع رفيع المستوى آنف الذكر. وذكر الأمين العام أن المشاركين اتفقوا على أنه، فيما يخص العملية السياسية، فإنه لا يمكن حل الأزمة إلا بتسوية يتم التوصل إليها عن طريق التفاوض على أساس اتفاق

سلام دارفور. وقال إنه تحقيقا لهذه الغاية، ستدعو الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي إلى عقد اجتماع للأطراف الموقعة على الاتفاق وغير الموقعة عليه، لحل القضايا المعلقة. كما ذكر الأمين العام أن المشاركين أكدوا أهمية قيام جميع الأطراف بوقف أعمال القتال فوراً.

وفيما يخص عملية حفظ السلام، ذكر الأمين العام أنه قد جرى توضيح عدد من المبادئ، من بينها الاحتياجات المالية واللوجستية لقوة قادرة على الاستمرار تتكون في أغلبها من عناصر أفريقية. وأبلغ أيضا المجلس أن المشاركين في الاجتماع قرروا اتخاذ إجراءات ملموسة لتدعيم البعثة الأفريقية في السودان، وذلك بتنفيذ نهج الأمم المتحدة القائم على مراحل تتدرج من مجموعة عناصر دعم خفيف إلى مجموعة عناصر دعم قوي، وصولاً إلى عملية مختلطة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. وقال أيضا إن وفد السودان أبدى تحفظات على عنصرين هما حجم القوة والتعيين المشترك للممثل الخاص وقائد القوة. وذكر الأمين العام أنه هو ورئيس الاتحاد الأفريقي ينتظران ردا خطيا بشأن هاتين المسألتين من الرئيس السوداني.

وفي ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر، في مشاورات غير رسمية، أطلع السفير أدامانتوس فاسيلاكيس، الممثل الدائم لليونان ورئيس اللجنة المعنية بالسودان المنشأة بموجب القرار ١٥٩١ (٢٠٠٥)، المجلس على ما دار في المناقشات التي جرت في اللجنة بشأن التقرير الأخير لفريق الخبراء (S/2006/795). وأوضح أيضا تفاصيل الإجراءات التي اتخذتها اللجنة فيما يتعلق بعدد من التوصيات التي وردت في التقرير والتوصيات التي لم تتمكن اللجنة من التوصل إلى توافق في الآراء بشأنها.

### الحالة الإنسانية في أفريقيا: دارفور وشمال أوغندا

في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر، وفي جلسة إحاطة، قدم يان إيغلاند، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، للمجلس إحاطة بشأن الحالة الإنسانية في دارفور وشمالي أوغندا. وذكر وكيل الأمين العام أنه بعد اختتام زيارته الرابعة لدارفور، عاد بما أسماه نداء من أهالي دارفور المحاصرين إلى المجلس يناشدونه اتخاذ إجراء فوري لوضع حد نهائي للفظائع التي يتعرضون لها. وأشار إلى إنجازات ما وصفه بأنه أكبر عملية إنسانية في العالم، وشدد على المخاطر الراهنة وأشار إلى مجالين يلزم فيهما التصدي لتلك المخاطر بأقصى سرعة: هما وقف فوري لجميع الهجمات، ووقف أعمال القتال، وكفالة احترام جميع الأطراف لوقف إطلاق النار؛ والتنفيذ الفوري والدائم لجميع ضمانات حرية الحركة التي قدمتها حكومة السودان في الوقف الاختياري للقيود المفروضة على

الأعمال الإنسانية في دارفور المؤرخ تموز/يوليه ٢٠٠٤، واتفاق مركز البعثة واتفاق سلام دارفور، وهي الضمانات التي لم تُنفذ حتى الوقت الحالي.

وفيما يتعلق بالحالة في شمالي أوغندا، أبرز وكيل الأمين العام شدة أهمية استمرار التمويل بالنسبة لجهود الوساطة التي تقودها حكومة جنوب السودان، ولعملية رصد وقف إطلاق النار من خلال مبادرة جوبا التي يضطلع بها مكتب منسق الشؤون الإنسانية، وذلك لدعم مباحثات جوبا للسلام بين حكومة أوغندا وجيش الرب للمقاومة، التي أكد أنها السبيل الذي تتعقد عليه أكبر آمال التوصل إلى نهاية لذلك الصراع المرير.

## آسيا

### أفغانستان

قامت بعثة من مجلس الأمن بزيارة أفغانستان. وترأس البعثة، التي غادرت نيويورك في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر وعادت في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر، الممثل الدائم لليابان السفير كيترو أوشيما، وشارك فيها ممثلون من الاتحاد الروسي، والأرجنتين، والدانمرك، وسلوفاكيا، وفرنسا، وقطر، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية، واليونان.

وفي ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر، عقد المجلس جلسة إحاطة عرض فيها السفير أوشيما تقريرا شفويا أوليا للبعثة، ذكر فيه بالنقاط التي نقلتها بعثة المجلس إلى السلطات الأفغانية والمشاركين الآخرين، وقدم تقييمًا شاملاً للاستنتاجات والانجازات والتحديات التي تواجه أفغانستان، بما في ذلك دور بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. وقد نُشر التقرير النهائي لبعثة المجلس ونوقش في كانون الأول/ديسمبر.

### ميانمار

في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، وفي مشاورات غير رسمية، أحاط وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، إبراهيم غمباري، المجلس علما بزيارته إلى ميانمار التي جرت في الفترة من ٩ إلى ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر. وقال إنه تمتع بنفس سبل الوصول التي حصل عليها في زيارته السابقة في أيلول/سبتمبر، وشرح القضايا التي شدد عليها في اجتماعاته، وطالب بضرورة إحراز التقدم في هذه القضايا.

كما لاحظ وكيل الأمين العام أن السلطات أعربت أيضا عن آرائها وشواغلها، معربة عن استعدادها لأن تتفهم بصورة أفضل الآراء الأخرى، وأن تواصل مشاركتها في

الحوار بشأن القضايا الجوهرية، بينما لم تبد التزامات واضحة أو فورية بشأن الاقتراحات التي طرحها. كما رأى أيضا أن حكومة ميانمار، وداو أونغ سان سوكي، والرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية ينظرون إلى الأمم المتحدة بوصفها قناة اتصال، مما يشير إلى أنه قد يكون هناك مجالاً أمام الجانبين للبحث عن أرضية مشتركة. وأخيراً، اختتم وكيل الأمين العام إحاطته بأن دور المساعي الحميدة الذي يقوم به الأمين العام لا يزال متاحاً لمساعدة قيادة ميانمار على الاختيار الصحيح، بدعم من المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن.

## نيبال

في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، وفي مشاورات غير رسمية، قدم الممثل الخاص للأمين العام في نيبال إيان مارتن تقريراً شفويًا بشأن اتفاق السلام الشامل الموقع في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر بين حكومة نيبال والحزب الشيوعي النيبالي (الماوي)، وبشأن طلب الأحزاب (انظر الوثيقة S/2006/920) مساعدة الأمم المتحدة في تنفيذ الاتفاق، ولا سيما مراقبة الترتيبات ذات الصلة بإدارة الأسلحة والمسلحين على الجانبين، والعملية الانتخابية.

ووافق مجلس الأمن في المشاورات على ضرورة استجابة الأمم المتحدة بصورة إيجابية وعلى جناح السرعة لهذا المطلب، وأعرب عن تأييده لاعتزام الأمين العام إرسال بعثة تقييم فني إلى نيبال لطرح مفهوم متطور متكامل لعمليات الأمم المتحدة، بما فيها بعثة سياسية للأمم المتحدة لتقديم المساعدة المطلوبة. كما وافق المجلس أيضاً على اعتماد بيان رئاسي بهذا الشأن في ١ كانون الأول/ديسمبر.

## العراق

اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار ١٧٢٣ (٢٠٠٦) في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، والذي قرر فيه، بطلب من حكومة العراق، مد ولاية القوة المتعددة الجنسيات في العراق حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، أو إنهاؤها قبل ذلك لو طلبت حكومة العراق، وأكد من جديد الولاية المسندة لهذه القوة كما هو مبين في القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤). كما رحب القرار بتشكيل حكومة وحدة وطنية، وعبر عن تطلعه إلى اليوم الذي تضطلع فيه القوات العراقية بمسؤوليتها الكاملة نحو صون أمن واستقرار بلدها.

وفي ظل هذا القرار، الذي رعته وفود الدانمرك، وسلوفاكيا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، مدد المجلس أيضاً، حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، الترتيبات الواردة في القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣)

لإيداع عوائد مبيعات صادرات النفط ومنتجات النفط والغاز الطبيعي في صندوق التنمية للعراق، ورصدها من قبل المجلس الدولي للمشورة والمراقبة.

وعلى المنوال نفسه، أكد على الدور الريادي الذي ينبغي أن تواصل الأمم المتحدة القيام به لمساعدة الشعب العراقي والحكومة العراقية في تحقيق المزيد من التنمية السياسية والاقتصادية، وطلب من الأمين العام تقديم تقارير ربع سنوية بشأن عمل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، كما طلب من الولايات المتحدة الأمريكية، بالنيابة عن القوة المتعددة الجنسيات، تقديم تقارير مماثلة حول جهود هذه القوة والتقدم الذي تحرزه.

## الشرق الأوسط

### الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر، وبطلب من وفود قطر باسم جامعة الدول العربية (S/2006/868)، وأذربيجان باسم منظمة المؤتمر الإسلامي (S/2006/869)، وكوبا باسم حركة عدم الانحياز (S/2006/871)، عقد مجلس الأمن مناقشة مفتوحة لدراسة الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. وأحاطت الأمانة العامة المساعدة للشؤون السياسية، أنجيلا كين، المجلس علما بشأن آخر التطورات في المنطقة، خاصة العملية العسكرية التي قام بها الجيش الإسرائيلي لمدة أسبوع في شمال غزة، وأسفرت عن مقتل وإصابة عدد من الفلسطينيين. وأعربت الأمانة العامة المساعدة عن أملها في أن يتذكر الإسرائيليون والفلسطينيون، في أعقاب هذه المأساة، أن الصراع بينهم لن يحل بالقوة، وأنه لا بد من إيجاد سبل للدخول في مفاوضات.

وفي هذه المناقشة المفتوحة، أدلى ببيانات كل من الوفد المراقب عن فلسطين، ووفد إسرائيل، وأعضاء المجلس، و ٢٤ دولة عضو أخرى، وكذلك رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، والمراقب الدائم لجامعة الدول العربية. وسُمح لثلاثة منهم بإدلاء بيان ثان بناء على طلبهم.

وفي ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر، تقدم وفد قطر إلى مجلس الأمن بمشروع قرار حول الحالة المتدهورة في الأرض الفلسطينية المحتلة. وجرى التصويت على مشروع القرار (S/2006/878) في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر، ولم يتم اعتماده بسبب تصويت سلبي من الولايات المتحدة الأمريكية، أحد الأعضاء الدائمين في المجلس. وحصل مشروع القرار أيضا على ١٠ أصوات مؤيدة (الاتحاد الروسي، والأرجنتين، وبيرو، وجمهورية تنزانيا المتحدة، والصين، وغانا، وفرنسا، وقطر، والكونغو، واليونان)، وامتنعت عن التصويت أربع دول (الدانمرك، وسلوفاكيا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، واليابان).

وفي ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر، عقد مجلس الأمن مناقشة مفتوحة ثانية حول الشرق الأوسط، بما في ذلك القضية الفلسطينية. وأحاط وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، إبراهيم غمباري، المجلس علماً بآخر التطورات في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وإسرائيل، ولبنان، والحالة الهشة لعملية السلام في الإقليم. وأثناء المناقشة المفتوحة، أدلى ببيانات كل من الوفد المراقب عن فلسطين، ووفد إسرائيل، وأعضاء المجلس، وثلاث دول أعضاء آخرين.

## لبنان

في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، أحاط المستشار القانوني ووكيل الأمين العام نيكولاس ميشيل أعضاء المجلس علماً بتقرير الأمين العام (S/2006/893 و Add.1) بشأن مسودة اتفاق لإنشاء محكمة خاصة للبنان، قدم طبقاً للقرار ١٦٦٤ (٢٠٠٦)، وبعد احتتام المفاوضات مع حكومة لبنان بشأن هذه القضية.

وبعد مشاورات عقدت في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر، وجه رئيس مجلس الأمن رسالة إلى الأمين العام (S/2006/911) أعرب فيها عن موافقة المجلس على مسودة الاتفاق، وعلى النظام الأساسي للمحكمة الخاصة بالملحقين بالتقرير المذكور أعلاه. كما أعربت رسالة رئيس المجلس عن مساندة المجلس لتقسيم أعباء تمويل المحكمة الخاصة بين تبرعات الدول (٥١ في المائة) وحكومة لبنان (٤٩ في المائة). وأخيراً، دعت الرسالة الأمين العام إلى المضي قدماً، مع حكومة لبنان وكما يتفق مع دستورها، في الخطوات الأخيرة لإبرام الاتفاق.

وفي ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر، أحاط وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، إبراهيم غمباري، المجلس علماً باغتيال وزير الصناعة في لبنان السيد بيير الجميل في بيروت في ذلك اليوم. واعتمد أعضاء المجلس بياناً رئاسياً (S/PRST/2006/46) يدين عملية الاغتيال، ويعرب عن تعازيه. كما أدان المجلس أية محاولة لزعزعة استقرار لبنان من خلال الاغتيالات السياسية أو الهجمات الإرهابية الأخرى، ورحب، ضمن جملة أمور أخرى، بعزم حكومة لبنان على تقديم مرتكبي هذا الاغتيال والاغتيالات الأخرى ومنظميها ورعاها إلى العدالة، والتزامها بذلك، وشدد على عزم المجلس على مساندة تلك الجهود.

وبعد مشاورات جرت في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر، وجه رئيس المجلس رسالة إلى الأمين العام (S/2006/915) يدعوها فيها إلى إخطار حكومة لبنان بأن المجلس قد نظر بأناة في طلب الحكومة للمساعدة، وقد فوض لجنة التحقيق الدولية المستقلة بتقديم مساعدتها الفنية، حسب الاقتضاء، إلى السلطات اللبنانية في التحقيق الجاري في مقتل وزير الصناعة بيير الجميل.

## أوروبا

### البوسنة والهرسك

في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر، اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار ١٧٢٢ (٢٠٠٦)، بتمديد قوة تحقيق الاستقرار المتعددة الجنسيات (قوة حفظ السلام بقيادة الاتحاد الأوروبي) لفترة ١٢ شهرا أخرى. كما حث المجلس الأطراف على الامتثال التام للالتزامات نحو اتفاق السلام واتفاق دايتون بشأن تحقيق اتفاق اتحاد البوسنة والهرسك، وكرر التأكيد على أن المسؤولية الرئيسية للنجاح في تنفيذها بعد ذلك تقع على عاتق سلطات البوسنة والهرسك نفسها، وأن استمرار استعداد المجتمع الدولي والجهات المانحة الرئيسية لتحمل العبء السياسي والعسكري والاقتصادي سوف يتحدد بناء على التزام السلطات ومشاركتها النشطة في تنفيذ اتفاق السلام.

وشدد المجلس من جديد على أن الممثل السامي لديه السلطة النهائية في مسرح الأحداث بشأن تفسير تنفيذ الشق المدني من اتفاق السلام، وفقا لما نص عليه المرفق العاشر من الاتفاق.

### مسائل مواضيعية ومسائل أخرى

#### الأطفال والصراع المسلح

عقد المجلس، تحت رئاسة وزير خارجية بيرو السفير خوسيه أنتونيو غارسيا بيلوند، جلسة نقاش مفتوحة في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر بشأن الأطفال والصراع المسلح. وأدى الأمين العام كوفي أنان، والممثلة الخاصة للأمين العام للأطفال والصراع المسلح راديكا كوماراسوامي، والمديرة التنفيذية لليونيسيف آن فيمان، بيانات افتتاحية. وأدى أعضاء المجلس، وكذلك ممثلو ٢٤ دولة عضو أخرى، بيانات خلال المناقشة المفتوحة، تناولت عدة قضايا هامة. وأدى بيان أيضا ممثل منظمة "انقاذوا الأطفال" غير الحكومية، غابرييل أولينغ أولانغ.

وفي نهاية المناقشة المفتوحة، اعتمد المجلس بيانا رئاسيا (S/PRST/2006/48)، أعرب فيه عن تقديره للتقرير السادس للأمين العام بشأن هذه القضية (S/2006/826)، وأشاد بالتطورات الإيجابية في تنفيذ القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥)، ولا سيما بخصوص التقارير القطرية الأولى لآليات الرصد والتبليغ المعنية بالأطفال والصراعات المسلحة، وازدياد قيام بعض أطراف الصراعات المسلحة بوضع خطط عمل لوقف تجنيد الجنود الأطفال واستخدامهم؛ والعمل الذي يضطلع به الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والصراع المسلح،

واليونيسيف، والمستشارون المعنيون بحماية الأطفال في عمليات حفظ السلام؛ والتعاون الذي يقدمه لهم بعض أطراف الصراعات المسلحة؛ والأنشطة المستدامة للفريق العامل المعني بالأطفال والصراع المسلح.

كما أدان المجلس بشدة الاستمرار في تجنيد الأطفال واستخدامهم في الصراع المسلح؛ وكرر التزامه بمعالجة الآثار الواسعة النطاق للصراعات المسلحة على الأطفال، ودعا الدول المعنية المتأثرة بالصراعات المسلحة إلى الانضمام إلى آلية الرصد والتبليغ على أساس طوعي؛ وحث الأطراف المعنية بالصراعات المسلحة على إعداد خطط عمل محددة الزمن، إن لم تكن قد فعلت ذلك من قبل، وتنفيذ تلك الخطط لوقف تجنيد الأطفال واستخدامهم؛ وطلب إلى الأمين العام أن يقدم بحلول شباط/فبراير ٢٠٠٨ تقريراً مفصلاً بشأن المزيد من التقدم المحرز في تنفيذ القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥).

### منع الصراعات المسلحة/المستشار الخاص المعني بمنع الإبادة الجماعية

في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، وفي مشاورات غير رسمية، استمع المجلس إلى إحاطة من المستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع الإبادة الجماعية، خوان منديز، الذي عرض على المجلس لأول مرة نظرة عامة على الأنشطة التي أجراها منذ تعيينه في آب/أغسطس ٢٠٠٤. وشرح المستشار الخاص المنهجية المتبعة في تنفيذ ولايته كما ورد في رسالة الأمين العام المؤرخة ١٢ تموز/يوليه ٢٠٠٤ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن (S/2004/567)، وتناول بالتعليق احتياجات الإنذار المبكر للمجلس كما وردت، في جملة أمور أخرى، في قرار مجلس الأمن ١٣٦٦ (٢٠٠١) والدور الذي يمكن للمستشار الخاص أن يقوم به في هذا الصدد.

وخلص المستشار الخاص إلى أنه يبدو من تجربته الخاصة، أن منع الإبادة الجماعية في كل من الأجلين القريب والبعيد، يستند إلى العمل بصورة شاملة في مجالات أربعة متداخلة: حماية السكان من خطر الانتهاكات الفادحة أو الجسيمة لحقوق الإنسان أو القانون الإنساني؛ وتحديد المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني؛ وتوفير الإغاثة الإنسانية أو سبل الوصول إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ واتخاذ خطوات لمعالجة الأسباب الكامنة وراء الصراعات عن طريق اتفاقات السلام والعمليات الانتقالية.

وتبادل أعضاء مجلس الأمن الآراء مع المستشار الخاص بشأن ولايته، والوسيلة المثلى للاستمرار في التعاون مع مجلس الأمن وأعضائه في توفير التوصيات المتعلقة بالإنذار المبكر والعمل المبكر بغية تلافي حالات فشل الأمم المتحدة في منع الإبادة الجماعية مستقبلاً.

## الوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى

في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر، وفي أعقاب توصية من الفريق العامل غير الرسمي المعني بالتوثيق والمسائل الإجرائية الأخرى، وجه رئيس مجلس الأمن رسالة إلى الأمين العام (S/2006/928) يطلب فيها نسخة مستكملة من الفهرس الوصفي للمذكرات والبيانات الصادرة عن المجلس فيما يتعلق بالوثائق والإجراءات لغرض تيسير الرجوع إلى هذه المواد بقدر أكبر من السهولة على جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

## مسائل أخرى

في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، وخلال مشاورات غير رسمية، اعتمد المجلس بياناً صحفياً أعرب فيه عن تخوفه من التحديات التي يفرضها القائد العسكري لفيجي على حكومة رئيس الوزراء لاسينيا كاراسي. وطالب أعضاء المجلس العسكريين بضبط النفس، وتجنب اتخاذ أي إجراء من شأنه أن يزعزع سيادة القانون في فيجي، وشجعوا الأمين العام على مواصلة استخدام مساعيه الحميدة لمساعد في حل النزاع على نحو منظم وسلمي.